القلب المكاني للفعل الرباعي (رؤية في البنية والدلالة)

محمد بن سليمان بن محمد العلوي

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

الملخص

يتناول البحث موضوع القلب المكاني للفعل الرباعي (رؤية في البنية والدلالة) ؛ إذ يبدو الرباعي كمركب نشط من محشود عنصرين، حتى إذا أخذت الطاقة وَفْرَها واضَّغَدت تبجَّست بمقلوب البنية حيداً إغراقياً عن مأنوس الحال، فيجد الرباعي المقلوب مندوحتَه بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف؛ حيث البنية السطحية المنحوتة، كل ذلك محفوف بمحاولة تأصيلية علها تضع لبنة في الدرس الصرفي موزعة على محاور ثلاثة:

الأول: التوليد البنيوي المجرد وأصل الوضع؛ وفيه أن اقتضت حكمة الوضع أن الرباعي لم يكن ليبدر إلا عن نقص يزاور به عن بِدْع المباغتة البنيوية إلى شعب التوليد حيث النحت من ثلاثيين؛ بل قيل بثنائية مدَّرِعة بنماذج معجمية مكتظة، ونظائر سامية، ونزعة بنيوية تنموية مثلّثة انتهجها ابن فارس.

الثاني: الأصل البنيوي لمقلوب الرباعي بين ثابت التجريد ومتحول التوليد؛ فقد يعتقب على بنية الرباعي طبيعتان: سطحية محكومة بصرف الصنعة، لا تبرح (فعلل) بحال؛ تملساً من مظنة القدح في عللهم، واطراداً لمتلئبّ نهج قواعدهم؛ بيد أنها قد تستنكف عن تفسير اللفظ ومقلوبه باعتباطية الحمل على اللغات، وأخرى عميقة مجبولة على صرف الطبع من تجذير ثلاثي لـ(فعلل) وغيرها، إصابة لمغنمين: ميز أصل من معكوسه في كثير، وإثراء لمُثُل القلب المكاني.

والثالث: العدول باللفظ عن مألوف حاله قلباً لمقتضى؛ ذلك أن من سنن العربية أن تستعلي على أنساقها، بإزاحة إغراقية عن مألوف الحال، فكان أن تحامت منحوتها الرباعي بالقلب المكاني؛ لانسجام بين لافت الملفوظ وامتلاء الملحوظ.

والبحث مختوم بنتائج، مذيل بهوامش وحواش مرقمة.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، لساناً عبقرياً يخرج من خلاله، وشأواً ألمعياً يرفل في جلاله، أن تنفس بالعربية فلقُهُ، وأضحك أجرازَها رهامُهُ وغدقُهُ، وصلاةً وسلاماً زاكيين على من تكلم بجوامع الكلم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد فقد يحيد الناطق العربي عن وجهة هو موليها، تروم العلاقة التأثيرية بمسلك تغييري لحيثية الصوت مخرجاً وصفةً حيث الإبدال، إلى مبادلة موضعية بين صوتين في الكلمة بتقديم وتأخير فيما يعرف بالقلب المكاني؛ ذلك أن مسلك تغير رتب الحركات في التصورات أيسر من تغيرها في الذوات.

وقد استوى على تفسيره نزعة الاقتصاد في المجهود العضلي بهجر الكلفة ونبذ الاعتياص في استخراج الطاقة المستهلكة لصناعة الكلمة، "وهو مطلب قد يتحقق بالمكاثبة ويكثر بالمجانبة، ومن بسطة في مساحة الأخير كان الطرح الصوتي الحديث في عمومه مبنياً على أصل المخالفة؛ تملساً من الخطأ الصوتي ونقص الالتفات من غبش التقارب الملبس مثلما نجده عند بروكلمان، وبرجشتراسر، وفندريس وغيرهم"[1] وربما كان للمماثلة حيز تشغله موزعة على التأثر التقدمي الناقص المتصل والمنفصل، والتأخري الناقص المتصل والمنفصل، والتبادلي[2]، ومن غابر اللغة كان الذوق اللغوي يتناغم مع السبك المتجانس لأصوات الكلمة؛ دل عليه أن حملوا رتب فصاحة مصوغاتهم على تأليفها وتداعي أنساقها على مدارج منطوقهم؛ إذ أنسوا البدء بأعلى المخارج ثم أوسطها ثم أدناها في كثير، ونحو ذلك من منضود النظم المتساوق[3]. ومن القلب المكاني ما يحمل على الضرورة الشعرية أو الخطأ والتوهم أو العبث والتهكم لجذب انتباه المتلقي[4]، وأحسب أن الظاهرة قد تنداح دائرتها في لجة العدول عن الأصل، المحكوم أحياناً بالمبالغة على مستويي البنية والتركيب على السواء؛ لا أن تلقى منها مكاناً ضيقاً حَرَجاً حيث العبث والتهكم. وتلك سعة زعيم بها ما زاد على مألوف البنية الثلاثية بدءاً بالرباعي مادة الدراسة المبني رأساً على الإغراق في معظمه لنحته من ثلاثيين، والقلب المكاني فيه من قلب أحد

جزأيه بحكم النظرية التوليدية المفترضة لأبنية الصرف لمقتضى أرادوه، وعليه قد يتنكر الرباعي على موروث صيغة (فعلل) أحياناً إذ كانت من مجموع ثلاثيين ومن ثم مقلوبه، كل ذلك في محاولة تأصيلية متواضعة علها تضيف شيئاً للدرس اللغوي، متمثلة في التوليد البنيوي المجرد وأصل الوضع، والأصل البنيوي لمقلوب الرباعي بين ثابت التجريد ومتحول التوليد، والعدول باللفظ عن مألوف حاله قلباً لمقتضى.

وقد تداعت المحاور تلك من اتباعٍ للمنهج التوليدي التحويلي؛ إذ به المُثُلُ سابرةٌ في دِقِّها، لا تلبث أن تتجلى في أبنية مُوزعةٍ مخلوقةٍ من فكرةٍ سلوكيةٍ معقدةٍ، يأذن بها نظامٌ لغويٌّ كامنٌ في الذهن. وترد خلال الدراسة مصطلحات ورموز أهمها: الصائت ويعنى به الحركات قصيرها وطويلها مدها ولينها، والصامت: مقابله؛ أي الحرف، والصيغة الانعكاسية: صيغة المطاوعة، والانحراف العلِّيّ: التغير الطارئ على حرف العلة، والتنازع الصائتيّ الإعلاليّ: التجاذب الإعلالي بين شقيّ الإمالة، والاستدارة الشفوية المعيارية: استدارة الشفتين خالصةً غير مشوبة بإمالة فتقع في زاوية المثلث الحركي النموذجي قسيمة المدين المنفتح والمنفرج، و(u): للضمة القصيرة الخالصة، و(o) للضمة القصيرة الممالة، و(ō) للضمة الطويلة الممالة، و(i) للكسرة القصيرة الخالصة، و(e) للكسرة القصيرة الممالة، و(ē) للكسرة الطويلة الممالة، و(a) للفتحة القصيرة، و(au) للصوت المركب الهابط الواويّ، و(ai) للصوت المركب الهابط اليائيّ.

ويقع مقلوبُ الرباعيِّ في الدراسات السابقة خلال كلماتٍ حَفولٍ حشدُها لإثبات ظاهرة القلب المكاني أدلتها وأسبابها في كثير؛ بيد أن باكورة إيزاعه البنيويّ عند عبد الفتاح الحموز في "ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها"؛ فمن نُشُرِ الفصل الثاني أن رَتَّبَ مجرد الرباعي على زنة مقلوبه اسماً وفعلاً، وبحثنا يكاد يزَّاورُ عن مأنوس بنية الرباعيِّ ودلالته رأساً إذ يتجذَّر من أرومةٍ بنيويةٍ ثلاثيةٍ مركبةٍ وتَضامٍّ تضمينيٍّ دلاليٍّ مكتظٍّ؛ وحين تعاد قراءة الرباعي مُشَظّى قد يتسلل تجريده لواذاً فيفسح لبنى جديدة غير (فعلل)

ومقلوبه؛ وتلك فرضية غير مسبوقة فيما أحسب، ظهيرُها نظرية ابن فارس في النحت، وعودٌ حَذِرٌ إلى تراتب أصل وضع أفعال العربية ثنائيِّها فثلاثيِّها فرباعيِّها.

المحور الأول - التوليد البنيوي المجرد وأصل الوضع

اللغة ظاهرة اجتماعية مصنوعة من مشكاة الخلق؛ صبغة الله في النشوء الإنساني المفتقر ببيانه إلى غيره، كل ذلك في صعيد واحد يزاور خلاله ملفوظ المصاحبة أو التعقيب أو التراخي أن ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾، وما بين النشوء والارتقاء لأوجه النشاط الإنساني يطول بها الأمد مادة بسبب إلى مدارج التصعيد، ولعل المثل البنيوية المجردة لأفعال العربية إثر ذاك قد تسنهت بأطوار توليدية مكنفة بعفوية أهليها، ومنها استغلظت بنى فاستوت على سوقها قلباً لمقتضى، فهل يسع الفرضية التوليدية تلك أن تولت مدبرة ولم تعقب لتستوي بعدها على جودي الإغراق المنطقي القاضي بأصالة الثلاثي سداً لعوز صرفي صرف أم أنها مندوحة قد ترحب بمنهج مرعي فيه أن **العلل في جوهرها تعود إلى المتكلم العربي لا إلى عوامل لفظية**[5]، وهو مسلك متجانف عن اعتياص مقولة أو تجشم مكدود بل قائم على تمحيص المحسوس، وافتراض الملموس، واطراف تالده، وازدلاف شارده، وقياس غائبه على وارده، وإذ استقرأناه نزعة تصريفية متعلقة بالتطور اللغوي كالقلب المكاني كان لزاماً أن نتحسس من فرض التوليد البنيوي المجرد وأصل الوضع؛ ذلك أن العربية كغيرها ما كان لها أن تعرق مادة أطنابها في مجاهل التاريخ، إلا من نابتة تشكل جنينية اللغة طوراً من بعد طور، في ماضوية ضعيفة مضطربة محكومة بنواميس الكون، يسوسها ناطقها لتتكيف ومقتضى حال مصوغة بثنائية الغضاضة والنضج، والبساطة والتركيب، فأُشْرِبَها باحثون نادوا بنظرية ثنائية لأصول الأبنية، مُدَّرِعون بلغات سامية؛ يقول الأب مرمرجي الدومنكي: "**الثنائية bilitteralime** هي النظرية القائلة بأن الأصول في العربية - وكذلك الحال في أخواتها السامية - ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، إذ

من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات"[6]، بل الثلاثي وما فوقه في جوهرها توسعات اشتقاقية للرس الثنائي غدت بها العربية عنده"**أوفر ثروة من لغات العالم أجمع**"[7]، ومن حيث المبدأ فتلك نزعة لا تعدو أن تكون فرضاً مقبولاً قيد البرهان؛ ومن قبل كانت تعطو إليه نظرية اشتقاقية نامية، من علاقة دلالية بين أصل وفرع؛ بجذر رواؤه معنى مطلق وفروع أرسلت معتركة، وهو مسلك مأموم في المعجمية التراثية، بلغ مداه عند ابن فارس في مقاييس اللغة من نحو:(مرض، رمض، ضرم، ضمر، رضم، مضر)، وإن كان عرض للخليل وابن دريد وغيرهما في صورة عقلنة لغوية إحصائية مجردة، غايتها الوصول إلى محصلة تستقطب المستعمل من ألفاظ اللغة[8]، وسماه ابن جني في خصائصه بالاشتقاق الأكبر؛ القائم على أن يعقد على تقاليب الأصل الثلاثي معنى جامع؛ ومن أمثلته عنده تقليب (ج ب ر) حيث تتزاحم مواده نحو القوة والشدة ؛ على النحو الآتي:[9]

وقد يذهب ابن فارس إلى أبعد من ذلك حين يرجع ثلاثيات الجذور إلى أصل ثنائي عام، تدور في فلكه دلالات متفرعة بمغايرة إلحاقية مثلثة؛ منه أن الفاء والصاد – مثلاً – أصل دال على تمييز وفصل، أما لواحقه الفونيمية فذات توليد دلالي متعدد، مع المحافظة على عموم المعنى؛ على النحو الآتي:[10]

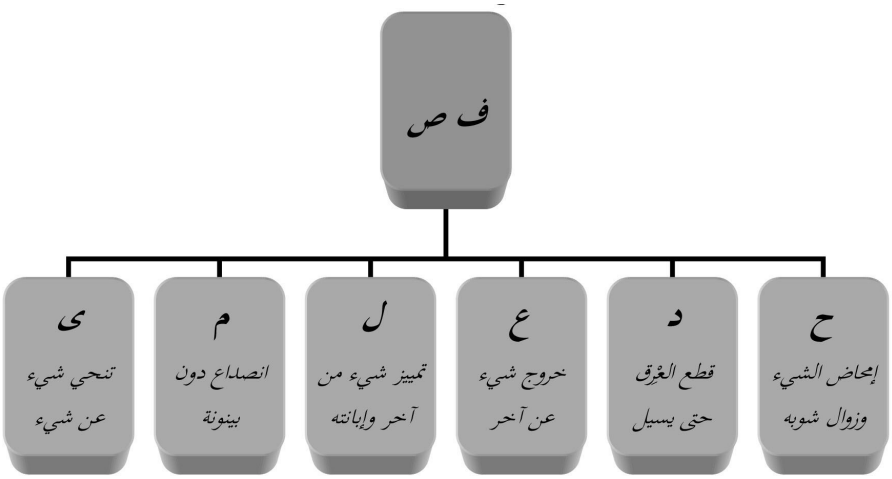

ونظيره في العبرية الباء والراء إذ **برّ** حلٌّ وذوب، و**برد** فصل، و**برم** تمزيق، و**برس** فلق وشق، و**برص** هدم وتدمير، و**برق** تمزيق، و**برش** تمييز، وتلك نزعة فاشية في المعجم السامي عامة[11].

ولقد كانت النظرة المعجمية التراثية إلى مضعف الثلاثي أنه ثنائي الصورة متصدراً معجم العين للخليل بن أحمد (175هـ)، وتبعه ابن دريد(325هـ) في الجمهرة، والأزهري (282هـ) في التهذيب، والقالي(288هـ) في البارع، وابن سيده (397هـ) في المحكم، بل إن ابن دريد في جمهرته قد يفتر إلى تلك النزعة حين يستوفي كلامه عن الثنائي صحيحه ومعتله قبل الشروع في الثلاثي، وهل من مانع من أن تكون العرب قد عمدت إلى ثاني المضعف فسكنته في أصل الوضع، ثم شددت، ثم فكت مستبدلة بالمدغم فيه مغايراً أحوجت إليه مقتضيات أحوالها في كثير؟[12] ولا يزال اللسان الحميري العاديُّ الحديث المتمثل في لهجتي الأحقاف المهرية والشحرية جنوبي عمان يحتفظ بقدر غير

يسير من ماضي المضعف والأجوف والناقص، في صورة نطقية أحادية المقطع هي صوتان ثانيهما ساكن، حيث الاحتذاء الكمي على سمت ماضوية الحدث؛ من نحو بثْ beṯ في بثَّ إذا نشر وأذاع[13]،وجفْ gef في جفَّ إذا يبس[14]، وحثْ heṯ في حثَّ إذا حض وأعجل،[15] وحسْ ḥos في حاسَ إذا نزل بقوم فخالطهم،[16] وحِنْ ḥin في حان الشيء إذا قرب وقته،[17] ودرْ dor إذا دارَ،[18] وطفْ ṭef في طفا إذا ظهر وعلا ولم يرسب،[19] وتلْ tel في تلا إذا تبع وتعقب،[20] ودحْ deḥ في دحا إذا استرخى متدلياً أو انخفض إلى سفل أو اندلق.[21] وفي النقوش الثمودية

ورد الجذر ḥg إذا حجَّ، ونحوه في الصفاوية،[22] ومن الأجوف في الثمودية الجذر ḳm أي قام،[23] ومن الناقص bg أي بغى،[24] وفي السريانية يرد نحو حَمْ ومَصْ في حَمَّ ومَصَّ ؛ إذ ليس فيها نظير للمضاعف العربي المثلث[25] إلا أن تحمل ثنائيته على عرف الرسم لا النطق.

إن اللفتة التراثية في تنمية المادة الثنائية على ما انتحاه ابن فارس قد نزع إليها باحثون من مستشرقين وعرب، فبسطوا فيها القول عامدين بها تنظيرهم؛ فعند جزينس المستشرق الألماني تتم بواحدة من خمس طرق:[26]

أولها: تضعيف الحرف الثاني، وتلك من بُداهة الوسائل وأولها بادي الرأي؛ إذ يسبق إليها مجبول الطبع، ومن أسبابها لدى الشدياق:[27]

1 - أن اللغة جلها مأخوذ من صوت محكي أو صفته، وحكاية الصوت إن هي إلا من مضاعف من مثل: دبَّ، ودقَّ، وقرَّ.

2 - أن الفعل في أصله كالاسم موقوفاً عليه بالسكون قبل إسناده؛ فنحو (دق) في أصل الوضع غير مقصود به اسم ولا فعل؛ بل محض حكاية لصوت متوهم، فلما وصل بفاعله قيل: دقَّ الرَّجلُ، فإن أريد تخصيصه بكونه اسماً قيل: دقُّ الرَّجلِ ؛ وعليه كثر صوغهما على مثال واحد.

3 - أن اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية مطبوعة حيثياتها على التراتب والتدرج لا المباغتة بالتمام والنضج؛ فحري بنا القول إثر ذاك أن

المضاعف تليد والأجوف يعقبه؛ من مثل طبَّ وطابَ، وصرَّ وصارَ أي صوَّتَ، والناقص صدى غيره من الأفعال؛ وكأنه ضرب من القطعة لغة لبعض العرب؛ نحو همر وهمى، والأسف والأسى، وشجب وشجى، ومحق ومحى، والسالم طريف حدوثه.

4 - أن حكم ترتيب المزيد المضاعف وهو ما خالف لامُه عينَه لا يكاد يتخلف؛ فإن ما ترى للمضاعف معنى رأيت في مزيده مثله أو مقاربه إلا في قليل؛ وأمثلته كثيرة منها سلَّ وسلب، وكدَّ وكدح، ومنَّ ومنح.

5 - أن زيادة حرف على المضاعف أدعى إلى حكمة الواضع بالتملس من نقصه؛ إذ لو جعل السالم أصلاً تعين العدول من الكمال إلى النقصان؛ وأصل مذهبهم في الأفعال غير الاختصار كما يدل مزيدها، ثم إنهم قد يمطلون الفتحة ألفاً في آخر الفعل نحو دحب ودحى، وسلق وسلقى، وقس عليه زيادة الهاء في هجرع للجبان، والنون في ضيفن للمصاحب الضيف تطفلاً، والراء في بحتر وبعثر.

6 - أن هناك أفعالاً مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم؛ كقولهم: امتخر العظم بمعنى استخرج مخه؛ إذ لزوم كونه من امْتَخَّ بين حين لم يرد المخر بمعنى المخ؛ وله نظائره كمثل قولهم: تَمَخَّى العظم أي تمخَّخَه.

ثانيها: إضافة علة إلى المادة أولها أو وسطها أو آخرها؛ وعلته في الأجوف كما يرى الشدياق كثرة معاقبته الأجوف في العربية؛ كجَبَّ وجابَ، وضَرَّ وضارَ، وطَبَّ وطابَ؛ لترحب الفاء بإشباع حركتها لا أن تحرج بالتشديد لثقله، حتى لا يكاد يوجد في اللغات الآرية، والإضافة في الناقص معلولة سلفاً، ثم إن التقارب بين معناه والمضاعف شديد؛ كما في قضى وقضَّ، وغمى الخبر وغمَّ، ونحوه بين المثال والمضاعف؛ كما في وَقَصَ وقَصَّ، ووَخَزَ وخَزَّ.

ثالثها: إضافة أحد حروف الذلاقة إلى المادة الثنائية؛ نحو تفريعهم من قَصَّ: قصم، وقصر، وقصب، وقصف، وقصل.

رابعها: إضافة أحد حروف الحلق إلى المادة الثنائية؛ كفقأ وفقع وفقح في فَقَّ، ورَدَّ وردع، وقَطَّ وقطع، ومَنَّ ومنح.

خامسها: إضافة أحد أحرف الصفير إلى المادة الثنائية؛ مثل فَلَّ وفلذ، وقولهم في معنى الفصل والفرق والقطع: فَرَّ وفرز وفرس وفرص.

وقد نعتذر إلى الصرفيين أن نأخذ بحجز الرباعي ومقلوبه من بِدْع المباغتة البنيوية إلى سلم التطور التوليدي، وتلك لفتة لم تلامس عبقرية ابن فارس أيضاً إذ ذهب إلى أن الرباعي والخماسي منحوتا ثلاثيين في كثير، والاستئناس بالتدرج المفترض إثر ذاك قد يميز أصلاً من فرع وابتداء من إغراق؛ من مثل الجذر (خ ط) في شكلٍ تالٍ:

ومنه الجذر (س ح) إذ تتعاقب عليه معاني الصب والإزالة، والسعة والامتلاء، والطول والامتداد؛ يقال: (سَحَّ) الدمعُ والمطرُ والماءُ يَسُحُّ سَحّاً وسُحوحاً إذا سال من علٍ واشتد انصبابه وتتابع[33]، والفرسُ في جريه: صبَّهُ، والشاةُ: سال شحمُها[34] و سمنت[35]، ومطرٌ سَحْسَحٌ وسَحْساحٌ: شديدٌ يَقْشِرُ وَجْهَ الأرضِ،[36] وقد يتناص المضعف: سَحح ومعاقبه الأجوف: سيح في مادة معجمية واحدة من دلالة كلٍ على مطلق امتداد الماء على وجه الأرض؛ كما في اللسان: "وسَحَّ الماءُ سَحّاً: مَرَّ على وَجْهِ الأرضِ"[37]، "وساحَ يسيحُ سَيْحاً إذا

جرى على وجهِ الأرضِ"[38]، ويتقاطع مع سوح في معنى السعة؛ فالعرب تطلق على عرصة الدار والمحلة سَحْسَحاً وسَحْسَحَةً كالساحة[39]، كما يقال: أرضٌ سَحْسَحٌ أي واسعة[40]. والناقص في معظمه للكشف والإزالة؛ ومنه الساحية للسيل الجراف[41] والمطرة التي تقشر الأرض لشدة وقعها، كما يقال للساحة: سَحاة، وللطويل الجميل: أُسْحُوان[42] و(سَحَبَ): جرى وامتدَّ[43]، وسميت السحابة لذلك[44]، ويغلب على (سَحَتَ) القشر والإزالة ومنه السَّحيتة من السحاب الجارفة لما مرت به، ومن السعة قولهم: رجلٌ سُحْتٌ وسحيتٌ ومسْحوتٌ: رغيب الجوف واسعه، لا يشبع[45]، ومعظم (سَحَجَ) للقشر ونحوه، وأصل(سَحَرَ) إزالة الشيء عن حقيقته إلى غيره؛ ومنه أرض مسحورة إذا أصيبت بمطر فأفسدها، وسَحَرَ المطرُ الطينَ والترابَ: أفسده، وفي السعة والامتلاء يقال: فرسٌ سحيرٌ أي عظيم الجوف[46]، والمسحوط من (سحط): اللبن يُصَبُّ عن أبي عمرو[47]، و(سحف) الشيء: قشره وحلقه وكشطه واستأصله، والسَّحيفة من المطر التي تجرف ما تمر به أي تقشره؛ وأنشد ابن بري لجِران العَوْد يصف مطراً[48]:

ومنه على قصري عمان سحيفةٌ وبالخط نضَّاخ العثانينِ واسعُ

والسَّيْحَفُ من الرجال والسهام والنصال: الطويل الممتد و قيل إنما هو من النصال العريض[49]، و(سَحَقَ) الشيءَ يَسْحَقُهُ سَحْقاً إذا أغرق في دقه، وقيل هو من الدق رقيقه، وقيل بل تتابعه، وقيل هو دون الدق، وسَحَقَتِ الريحُ الأرضَ إذا كشفت قشرتَها من فرط هبوبها، ويقال للمطرة الجارفة: سَحيقة والسَّحْق: البِلى والزوال؛ يقال: ثوبٌ سَحْقٌ أي خَلَقٌ، وأَسْحَقَ الضَّرْعُ: يَبِسَ وبَلِيَ وذهب لبنُهُ[50]؛ قال لبيد[51]:

حتى إذا يَبِسَتْ وأَسْحقَ حالقٌ لم يُبْلِهِ إرْضاعُها وفِطامُها

ومن الصب قولهم: سَحَقَتِ العينُ الدمعَ: حَدَرَتْهُ، ومن الطول والبعد قولهم: نخلةٌ سَحوقٌ أي طويلة جرداء قد بعد ثمرُها على المجتني، ومن النساء: الطويلة، ويقال للرجل الطويل: سَوْحَقٌ[52]، وفي (سَحَلَ) معنى الصب والتتابع والقشر والسعة والطول؛ منه قولهم: "باتتِ السماءُ تَسْحَلُ ليلتَها أي تَصُبُّ الماءَ"

وسَحَلَتِ العينُ: صبت دَمْعَها، وسَحَلَ الرياحُ الأرضَ إذا كشطت ما عليها ونزعت عنها أَدَمَتَها والساحل شاطئ البحر، وكذلك ريف البحر وهو بمعنى مفعول؛ لأنه مسحول الماء أي مقشوره ومعلوُّهُ، والمِسْحَلُ: المطر الجَوْدُ، والميزابُ غير المحتمل ماؤه، والغاية في السخاء والسعة، وناقة سِحْليل: عظيمة الضرع ليس في الإبل مثلها، والسِّحْلال: عظيم البطن، والإسْحِلانُ والإسْحِلانيُّ والمُسْحُلانُ والمُسْحُلانيُّ من الناس وغيرهم: الطويل[53]، وفي (سَحَمَ) عن ابن الأعرابي: "أَسْحَمَتِ السماءُ وأَثْجَمَتْ: صَبَّتْ ماءَها"[54].

ومما سبق لا أحسب أن شَطَّ بنا القصد دون الجادَّة لو افترضنا ل(سَحْ) العاديَّة معنىً ابتدائياً، يؤنسه ذلك التَّضامُّ المعجمي المُتْلَد بين فرعيه: مضعفه وأجوفه دالين على مطلق جريان الماء على أديم الأرض كما أسلفنا وما إن رَبَتْ تلك الثنائية البائدة بتكرير حائه ناسب معنىً توكيدياً مقتضى حيث الصب الوابل السجل، ثم لم يلبث أن اتسع المعنى بسيل عَرِم ممتد يأتي على أديم الأرض فكُثِّفَ في فعل رباعي من ثلاثيين حيث سَحْبَلَ من سَحَبَ وسَحَلَ، صرح بنحته ابن فارس في مقاييسه وهو عنده من ثلاثة؛ إذ يقول: " . . .ومن ذلك السَّحْبَل: الوادي الواسع. فهذا منحوت من سحل إذا صَبَّ، ومن سَبَلَ، ومن سَحَبَ إذا جرى وامتد"[55]، فاستعير وصفاً لكل وسيع ضخم على ما يبدو من ظاهر معاجم اللغة، وربما ضوعف في الطاقة التعبيرية أن شحنوا اللفظ بقوة التغيير المكاني كقول العجاج[56]:

بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ عَيْسَجورِ

وأحسب أن العرب رأت في العدول باللفظ عن مألوف حاله أدعى إلى المناسبة بين اللفظ ومكتظ معناه؛ فقالت: سِبَحْلٌ بدل سَبْحَل، وفِعَلٌّ أقل من فَعْلَل، ومعظم فِعَلّ للمبالغة والتكثير، وقديماً تجانفوا عن معهود (أَفْعل) وصفاً للعيوب والألوان والخلق ونحوها إليها؛ لدلالة إغراقية تستجمعها في مشدد اللام من نحو: رجل أَعْكَبُ وعِكَبٌّ أي قصير ضخم جاف[57]، وأَهْجَفُ وهِجَفٌّ أي ضامر رغيب البطن هزالاً[58]، وجَمَلٌ أَدْفَقُ ودِفَقٌّ: سريع يتدفق في مشيه[59].

وأخيراً أوليس بالاحتكام إلى تلك النزعة الاشتقاقية للسلاسل البنيوية المفترضة لهو أدعى إلى الانسجام والتساوق، وأقرب إلى جبلة التنمية اللغوية

معقوداً على نواصيها وجهة للنشاط الإنساني المتداعي، ليجد القلب المكاني متنفسه بعدُ في صرف الطبع؛ لا أن يحرج بصرف الصنعة ؟

المحور الثاني- الأصل البنيوي لمقلوب الرباعي بين ثابت التجريد ومتحول التوليد

قد يتنازع مثالَ الرباعي المجرد (فعلل) طبيعتان: عميقة قوامها عرف صرفي حاكم يرى فيه بِدْعاً جذرياً رؤيتَهُ الثلاثيَّ المجرد؛ ذوداً لعوارض القدح في عللهم، وعمداً لاطراد وتيرة قواعدهم، وأخرى سطحية، وليدة سبر تفكيكي بتجذير ثلاثي؛ من تثمير لغوي استعمالي مقتضى.

وأحسب أن (فعلل) المجردة ذات الطبيعة السطحية قد تتسلل لواذاً من قصور في تفسير اللفظ ومقلوبه، فضلاً عن أَثَرَة الأصالة في كلٍّ باعتباطية الحمل على اللغات، لتجد نظيرتها المولدة ذات الطبيعة العميقة هُديتَها التصريفية في كثير؛ من نحو: سَرْطَعَ وطَرْسَعَ بمعنى عدا عدواً شديداً[60]؛ ذلك أن نظم الأخير مؤنس بأصالته من مجموع أمرين: الأول: اكتضاض دلالته منحوتاً من: سَرَطَ وسَرُعَ؛ من حيث استراط السرعة أي التهامها وبلعها إمعاناً في وصف مُلْهَب الجري، وهو مَجازٌ مُجازٌ في استعمالهم؛ ففي اللسان: "وفَرَسٌ سُرَطٌ وسَرَطان؛ كأنه يسترط الجري، وسيفٌ سُراطٌ وسُراطِيٌّ: قاطع يمر في الضريبة كأنه يسترط كل شيء يلتهمه"[61]، والثاني: أن ليس أنقاً بحسن تأليف أصواته انسجامَ فرعه المتطور؛ بل مربك لفظه بتسفلٍ وتعلٍّ والعكس؛ أوله صوت ضعيف هو السين على الرغم من استوفاز البدء بموفور الطاقة، تلوَهُ راء وهي أميَل إلى التفخيم، وآخره أن أُرْهِقَ صَعوداً حَلْقِيُّهُ المستفل العين مُوقَراً بإطباق الطاء قبله، فكان القلب المكاني مماثلةً على النحو الآتي:

سَرْطَعَ $s$ar^{t}aca {بالقلب المكاني مماثلة} ⟸ طَرْسَعَ ṭarsaca

فَعْلَلَ ^{f}ac^{l}ala {بالقلب المكاني مماثلة} ⟸ لَعْفَلَ lacfala

"تأثرت فاء الكلمة المرققة (السين) بنظيرتها في ذيل الكلمة (العين) فاجتذبتها إليها عن طريق المعاوضة المكانية بين السين والطاء على سبيل المماثلة التأخرية الناقصة المنفصلة مصوغةً على لَفْعَل؛ وهو توزيع صوتي يغني عن

تصعد السين نحو الطاء بقلبها صاداً، وتصدر الطاء تمكين لمشحون البدء من استيعاب تعاليها، ردفها راء مقاربة لمخرجها يضمهما مقطع واحد، فالأولى أسنانية لثوية من طرف اللسان وأصول الثنايا، والأخرى لثوية من طرف اللسان وفويق الثنايا، كما ائتلفت عمل لاما الكلمة في تسفلهما بعد أن رحب صوت الحلق بالسين قبله رخاوةً وهمساً، علاوة على تفرد في مقطعه يكفل له حصته في النطق دون تطفلٍ من صوت يسبقه "[62].

وقد يتكيف مسكوك (فعلل) باديَ الرأي وأصالةَ خَرْبَقَ دون خَبْرَقَ من قولهم: خَرْبَقْتُ الشَّيْءَ إذا أمعنت في تقطيعه كخردل[63] لمألوف استعماله؛ ففي اللسان: "وخَرْبَقَ الشيءَ: قَطَّعَهُ مِثْلَ خَرْدَلَهُ،وربما قالوا خَبْرَقْتُ مِثْلَ جَذَبَ وجَبَذَ "[64]، بيد أن القول بالقلب مشوب بمحمول اللغات ما لم يأنس بـ(فعلل) المركَّبة؛ فلعله من فعلين ابتدائيين: خَرَبَ وخَرَقَ أي شَقَّ أو ثَقَبَ[65]، وصرح بمادتيه ابن فارس في مقاييسه[66]، وتستعاران ومنحوتهما لضرب من الفساد في الدين أو العقل أو الفعل[67]؛ ويمكن توضيح التغير المعني بالآتي:

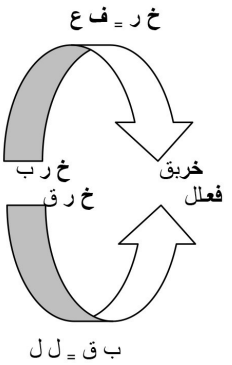

خَرْبَقَ ĥa^{rb}aḳa {بالقلب المكاني} ⟸ خَبْرَقَ ĥabraḳa

فَغْلَلَ fa^{d}ala {بالقلب المكاني} ⟸ فَلْعَلَ falcala

ولما أن كانت البنية الرباعية الثابتة تنزع إلى تجريد صرف يضعها في إسار

سلطة تصريفية كمية بحتة، متكيفة عرفاً والمنهج المتلئب الذي تحتكم إليه متفرقات التغير البنائي؛ بتذييل رباعي متمم ردف(فَعْلَ)، فإن المتحولة قد تبدو بطبيعتها غير متقارة في أصلها الموروث ذاك أن كانت أبعاضها من ثلاثيين استعماليين، وهو ميز جوهري له بُعده في مُثُل القلب المكاني؛ ومن المزاحمة البنيوية تلك قولهم: حَبْتَر وحَتْرب للقصير القميء ففي الجمهرة: "والحَبْتَرَةُ ضُؤُولَةُ الْجِسْمِ وقِلَّتُهُ، رَجُلٌ حَبْتَرٌ وحُباتِرٌ وحَتْرَبٌ: قصيرٌ، وأحسبه مقلوباً عن حَبْتَر"[68]. وعليه كان ظاهر مثال حَبْتَر على فَعْلَل ومقلوبه على فَلَّع، وباطنه على فَفْعَل ومقلوبه على فَعْلَف؛ ذلك أن قد تكون مادتا نحته حتر وبَتِرَ، وعند ابن فارس أن الحاء والتاء والراء أصلان: أحدهما: إطافة شيء بآخر وإحاطته وإستدارته، والثاني: تقليله وتزهيده؛ يقال: أَحْتَرْتُ الْقَوْمَ ولِلْقَوْمِ إذا فَوَّتّ عليهم طعامَهُمْ؛ قال الشَّنْفَرى[69]:

وأمَّ عيالٍ قد شَهِدْتُ تَقوتُهُمْ إذا طَعِمَتْهُمْ أَحْتَرَتْ وأَقَلَّتِ

ويقال للوَكيرة ـ وهو طعام يصنع عند بناء البيت ـ حُتْرَةٌ لأنها أقلُّ الولائم والدَّعواتِ، و الْحَتْرَةُ: الرَّضْعَةُ الْواحِدَةُ، ويقولون: ما حَتَرْتُ اليَوْمَ شيئاً أي ما ذُقْتُ[70]، والْحِتْرُ: الشيءُ القليلُ، والعَطِيَّةُ اليسيرةُ، وحَتَرَ أَهْلَهُ يَحْتِرُهُمْ ويَحْتُرُهُمْ حَتْراً وحُتوراً وأَحْتَرَهُمْ: قَتَّرَ عليهم النَّفَقَةَ، والْمُحْتِرُ: البخيلُ المُتَقَبِّضُ الكَزُّ[71]، "والْبَتْرُ: الْقَطْعُ. وقيل: الأُباتِرُ: الْقَصيرُ كأنه بُتِرَ عَن التَّمام"[72]، وقد يراد به الحقير الذليل[73]؛ ويمكن بيان صورة القلب المكاني بالمنهجين على النحو اللآتي:

حَبْتَر ḥabtar {بالقلب العارض} ḥatbar حَتْبَر ⇆ ḥatrab {بالقلب المكاني} حَتْرَب

□ فَعْلَل fa^{cl}al {بالقلب العارض} fal^{c}a^{l} فَلْعَل ⇆ fallac {بالقلب المكاني} فَلَّع

◙ فَفْعَل fa^{fc}al {بالقلب العارض} fac^{f}a^{l} فَعْفَل ⇆ faclaf {بالقلب المكاني} فَعْلَف

ونحو من ذلك قولهم للثوب أو الكساء الخَلَق البيِّن الرِّقاع: هِلْدِم

وهِدْمِل[74]، وربما استعير لكل ضعيف متهالك بالٍ أن قالوا للشيخ الفاني: هِلْدِم[75]، وأحسبه من هَدَمَ ثَوْبَهُ يَهْدِمُهُ، ولَدَمَهُ يَلْدِمُهُ إذا رَقَعَهُ[76]، ومن الفعلين هِدْمٌ ولَديمٌ أي ثَوبُ أطمارٍ أو كساءٌ مُظاهَرَةٌ رِقاعُهُ[77]، ويقال: شَيْخٌ هِدْمٌ وهَدْمٌ ومُتَهَدِّمٌ أي هَرِمٌ مُنْحَطِمٌ مثلَ الْهِمِّ على التَّشْبيهِ بالثَّوْبِ، ونحوه خُفٌّ هِدْمٌ ومُهَدَّمٌ: أي عَتيقٌ، وما شاكل ذلك مما قدم وبلي[78]؛ وعليه كان هِلْدِم بعدِّ جزأيه على فِفْعِل ومقلوبه على فِعْلِف، وعلى ظاهر القياس فِعْلِل وفِلِّع وبيانه في الآتي:

هِلْدِم $hi^{ld}im$ {بالقلب العارض} ⟺ هِدْلِم $hid^{l}i^{m}$ {بالقلب المكاني} ⟺ هِدْمِل hidmil

□ فِعْلِل $fi^{cl}il$ {بالقلب العارض} ⟺ فِلْعِل $fil^{c}i^{l}$ {بالقلب المكاني} ⟺ فِلِّع fillic

◙ فِفْعِل $fi^{fc}il$ {بالقلب العارض} ⟺ فِعْفِل $fic^{f}i^{l}$ {بالقلب المكاني} ⟺ فِعْلِف ficlif

ونحو مما سبق أن قالوا: عَلْكَدٌ[79] وعَكْلَدٌ[80] وصفاً لكل غليظ شديد[81] مصوغاً على فَعْلَل ومقلوبه على فَلْعَل، وإن فَفْعَلاً فـ(فَعْفَل) بعَدِّ عَلْكَد من عَلِدَ إذا اشْتَدَّ وصَلُبَ[82]، ولَكِدَ إذا لَحِزَ وتداخَلَ بَعْضُهُ في بعضٍ[83]، ويقال: تَلَكَّدَ فلانٌ أي غَلُظَ لَحْمُهُ[84]؛ وإيضاح صورة التغييرين بالآتي:

عَلْكَد $ca^{lk}ad$ {بالقلب المكاني} ⟺ عَكْلَد caklad

□ فَعْلَل $fa^{cl}al$ {بالقلب المكاني} ⟺ فَلْعَل falcal

◙ فَفْعَل $fa^{fc}al$ {بالقلب المكاني} ⟺ فَعْفَل facfal

ومما سبق يبدو أن القلب المكاني للرباعي يُماز بالبنية العميقة المولَّدة أكثر منه بالسطحية المجرَّدة، بمحمولِ النحتِ تجذيرٍ ثلاثيٍّ، فتقف غير بعيد حيث موروث الصيغة (فعلل)، وربما تخطاها إلى أصل مغاير كـ(ففعل) ليبرح بـ(لعفل) و(فلعل) و(فلَّع) و(فعلف) و(فعفل) وغيرها.

المحور الثالث- العدول باللفظ عن مألوف حاله قلباً لمقتضى:

للبنية طاقة تعبيرية ممدَّة بشحنة تغييرية مكيفة بحال المتكلم والمخاطب، في تراتب دلالي بين ابتداء وإغراق وتهوين وتهويل؛ محاذاةً للمنطوق على سمت الحدث، إذ يغربون في اللفظ بعدول عن أصل مألوف إزاحةً إغراقيةً ليست بالمسلك الحَرَج؛ بل من سَنَن العربية وحصيف حكمتها؛ فقد يبنى من لازم المصدر مثلاً وصف ثابت سموه بالصفة المشبهة، تأنس بمُثُلٍ مذكورةٍ في مظانها، وتأتي موازنة اسم الفاعل من غير الثلاثي مقصوداً به الثبوت باطراد، مصوغةً على نسق أفعالها في الغالب؛ كقولهم لمن اعتدلت قامته: معتدل القامة، ولمن انطلق لسانه: منطلق اللسان، بيد أنه قد يستدعي المقام أن تستعلي الصفة الثابتة تلك على مأنوس الصيغة بقوة تغييرية مائلة عن مسار أفعالها حيدَ مبالغةٍ وتضعيفٍ بـ(فُعالِل)أن انحرفت عن ظاهر الإفراد إلى مزدلف جمعٍ متناهٍ مميزٍ عنه بفتح فائه حيث (فَعالِل)[85]؛ مما يكسبها قوةً موغلةً في الصفات اللازمة؛ نحو اسْبَطَرَّ الشيءُ إذا امتد وطال فهو مُسْبَطِرٌّ وسُباطِرٌ[86]، وربما أسقطوا عليها هاء الجمع المؤكِّدة تضخيماً لصورتها؛ كقولهم للحادر الخَلْق، العظيم الجسم، العبل المفاصل: جَحْشَرٌ وجُحاشِرٌ وجُحاشِرَةٌ[87]، وللداء العضال: طُلْطُلٌ[88] وطُلاطِلٌ وطُلاطِلَةٌ[89]، وللتار الناعم من كل شيء: عُرْهومٌ وعُراهِمٌ وعُراهِمَةٌ[90].

ومما جنفوا به عن عِطف الصفة المشبهة مبالغةً مثال (فِعْلال) من نحو: عيش عذلجه الرغد إذا جعله ناعماً فهو مُعَذْلَجٌ وعِذْلاجٌ[91]، وبَرْطَمَ الرجلُ إذا انتفخ من الغضب فهو مُبَرْطِمٌ وبِرْطامٌ[92]؛ ذلك أن (فِعْلالاً) قد يأتي مصدراً للرباعي المجرد؛ بل هو قياس فيه على ظاهر لامية الأفعال والتسهيل والإيضاح، وربما تمحض مذهباً لبعضهم كما حكى السيوطي[93]، ومتى ما حار الوصف عدلاً بنائياً نادأ عن معيارية العلاقة الاشتقاقية بين الصفة وموصوفها القائمة على ذات وحدث بظاهر الأخير فحسب ماهت ذاتية الموصوف في مضمون صفته وكأنها عين ذاته.

وقد يصار إلى وصف (فَعيل) و(فَيْعِل)؛ فالعرب تقول: اتَّقى فلانٌ فهو

مُتَّقٍ وتَقِيٌّ "إلا أن تَقِيّاً أمدح من مُتَّقٍ؛ لأن بناءه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة"[94]، ونحوه: اتَّسَعَ السيرُ فهو مُتَّسِعٌ ووَسيعٌ[95]، وادُّعِيَ فلانٌ إذا نسب إلى غير أبيه فهو مُدَّعى ودَعِيٌّ[96]، واستوى الرجلُ إذا بلغ الغاية في الشباب والخلق والعقل فهو مُسْتَوٍ وسَوِيٌّ[97]، وعلى (فَيْعِل) قولهم: تَدَيَّنَ الرجلُ فهو مُتَدَيِّنٌ ودَيِّنٌ[98]، واستقام الأمرُ فهو مُسْتَقيمٌ وقَيِّمٌ[99].

ومن البنى المكتظة (أَفْعَل) و(فَعْلاء) وصفاً للعيوب والألوان والخلق ونحوها، ولربما تناهوا فيه بالعدل إلى (فَعْلَم) و(فَعْلَن)؛ كقولهم لعظيم الخلق الثقيل الوخم: أَبْلَد وبَلْدَم[100]، وللواسع الشِّدْق: أَشْدَق وشَدْقَم[101]، وللبَيِّن الشَّجَع أي الطول: أَشْجَع[102] وشَجْعَم[103]، وللطويل الذي يخلج السير خلجاً: أَخْلَج[104] وخَلْجَم[105]، ولمن لا يلتفت يميناً أو شمالاً من كِبْرٍ: أَصْيَد[106] وصَيْدَن[107]؛ ولعله تشبيه بالصَّيَد ضُر تداء به رؤوس الإبل فتجري أنوفها فتشمخ بها، ولا تقوى معه على لي أعناقها[108]، كما يقال للجمل الذي يهتز من نشاطه وفرط عدوه: أَرْعَش ورَعْشَن[109].

وقد يرغبون عن (فَعيل) بـ(فُعال) تَمَلُّساً من مطرد الأصل ووتيرة الباب ومعتاد الحال ليصاقب صورة تكسيره حيث (فِعال) تكثيراً لمعناه؛ إذ طُوال عندهم أبلغ من طَويل، ونحوه: سُراع وسَريع، وخُفاف وخَفيف، وقُلال وقليل، وعُراض وعَريض[110].

ومما زيد بسطةً في الوصف عدلاً صيغة (فَعالِ)؛ وهي على ضربين الأول: أن تكون اسماً لفعل الأمر كنَزالِ وتَراكِ ونحوهما بقصد "الإيجاز والمبالغة في المعنى؛ فَنَزالِ أبلغ في المعنى من انْزِلْ، وتَراكِ أبلغ من اتْرُكْ، وإنما غير لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه ليكون ذلك أدل على الفعل وأبلغ في إفادة معناه"[111]، والثاني: أن تكون صفة غالبة مختصاً بها النداء في معظمها؛ كقولهم: يا فَساقِ ويا غَدارِ ويا خَباثِ "وأصلها فاعِلة نحو فاسقة وغادرة وخبيثة، وإنما عدل إلى فَعال لضرب من المبالغة في الفسق والغدر والخبث"[112].

وهناك صيغ قد غدت من قبيل الركام الإغراقي حين ينهكها الاستهلاك أو

تَغَرَّبُ بالتقادم، فيصار إلى القلب المكاني منبهةً على نقص الالتفات إلى موفور الدلالة؛ إذ انحرفت العرب مثلاً عن سمت مبالغة الثلاثي بـ(فَوْعَل) و(فَيْعَل) من أصل (فَعول) و(فَعيل) في استواء بنيوي بين العِدْل ونظيره وصفاً للمذكر والمؤنث، وكأنهم راموا من المقصود مبلغَه لما عناهم من الحال وأهمهم، فأشبعوا اللفظ بطاقة المخالفة المكانية إغراباً في صورة بنيته، ليعود قبولهم ما في ذلك دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه؛ فالعرب تقول هَلوع وهَوْلَع للجَزوع الحريص الجبان الوَجِل[113]، وسَحوق وسَوْحَق للطويل[114]، وعَزوم وعَوْزَم للناقة المسنة وفيها بقية من عزم الشباب[115]، ويقولون للفرس الشديد السرعة: خَفيق[116] وخَيْفَق[117]، وللهرم الضعيف البدن: هَشيم وهَيْشَم[118]، ولما كَثُر: كَثير وكَيْثَر[119]، وللرجل الصغير الذليل: حَقير وحَيْقَر[120].

وقد يقدح في التغير المذكور ذاك تصورٌ مرجوحٌ؛ يروم حشداً مقعراً في بؤرة المخالفة بين صريف المد في (فَعُول) و(فَعِيل)، ومَشُوبه في (فَوْعَل) و(فَيْعَل)، إذ قد يسوغ بأرينٍ عِدلٍ ليس يُقصي نزعة المماثلة الصوتية التي لم تلامس حسَّ جمعٍ من اللغويين من قبلُ ومن بعدُ؛ بل استيقنتها أنفُسُهم، ولا أدل على ذلك من احتظاء صوت التاء - مثلاً - باستعمالات فاشية على الصيغة الانعكاسية (افتعل)[121]، وكذلك (تَفاعَلَ) و(تَفَعَّل) في الإبدال القياسيّ؛ إذ هو اجتماعيٌّ بطبعه، وثيق العُرَى مع ذوات الصلة من الأصقاب المتاخمة؛ حيث يتوزع معه صوت الضاد والدال والطاء والزاي والصاد والسين منطقةً أسنانيةً لثويةً، تِلْوَها أسنانية الظاء والذال والثاء حملاً على معطيات الدرس الصوتي للفصحى المعاصرة[122]، وهو لا يكاد يختلف عن التصنيف الصوتي لمخارج اللغة المعيارية؛ بيد أن الضاد فيها من بين إحدى حافتي اللسان أو كلتيهما وما يلي ذلك من الأضراس[123]، وقد تسومها رخاوتها تجاه حمى الأصوات المذكورة فتوشك أن تقع فيه؛ لتمطيها في حيزها[124]؛ وذلك نحو: دان ← ادْتانَ←، ادَّانَ، وتَسَمَّعَ← اتْسَمَّعَ← اسْمَّعَ، وتَثاقَلَ← اتْثاقَلَ← اثَّاقَلَ. وليس من تحديب القول أن تصدق الحالُ على الانحراف العِلِيّ الذي نحن بصدده؛ ذلك أنَّ إمحاض المد في (فَعُول) و(فَعِيل) بانطلاق حُزْمة من الهواء الحر مارةً

بالحنجرة، في شكل ذبذباتٍ من اهتزاز الوترين الصوتيين، حيث ولادة النغمة الحنجرية متكيفةً وشكلَ تجاويف القناة النطقية، التي تضيقُ في منطقة قصيَّة من الحنك، حين يتصعد نحوها مؤخر اللسان بمقدار لا يصاحبه احتكاك مسموع مع استدارة الشفتين، فيحدث ضربٌ من الرنين هو الواو، وإذ تضيق منطقةٌ أماميةٌ من الحنك (الحنك الصلب أو الغار)؛ من تعلِّي اللسان نحوها إلى حدٍّ مانعٍ من احتكاكٍ مسموع مع انفراج الشفتين، يحدث نمطٌ من الرنين الأمامي الضيِّق المرقق: الياء[125]، والمدُّ في نحو: (فَوْعَل) و(فَيْعَل) لم يناَ بجانبه كما في المنصف[126]؛ إذ تَمَكَّنَ صائتُ الفتح من أن يتعلَّى بالصوتين الساكنين من درك الوضع الصامت غير شيء من علالته متمثلةً في احتكاك ضعيف؛ ذلك أن الفراغ الذي يشغله الصوتان بين اللسان ووسط الحنك الأعلى وبينه وبين أقصاه أضيق منه في حال إمحاض المد[127].

ويبدو أن قد التفت رضي الدين الإستراباذي ـ بعد محاولة ابن جني ـ إلى أن ثمة إماهةً بين صائت الفتح القصير ورِدْفيه الساكنين أفقدتِ المدَّ بعضَه؛ "وذلك لأن في نحو: (قُول) المضموم قافه تتهيأ بعد النطق بالقاف للواو؛ وذلك لأن الضمة بعض الواو، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملةً؛ لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد، كما خالطها في نحو: (قَوْل) المفتوح قافه، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفي أي الفتحة، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواويّ شائباً شيئاً من المد الأول بالمد الثاني وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن"[128]. وعليه فإنَّ تَساوُقَ الفتحِ ونصفِ المد الساكن دونما فاصل لَمَقْوَدَةٌ إلى إذابة الصوتين في مدٍّ مركب هابط Diphthong: (au) و(ai) بحسب ما يرى كثير من المحدثين[129]، عرف في موروثنا بحرف اللين، وقد ينكمش إلى (ô) و(ê) ممالاً قبل خلوصه مدّاً، و يبدو ذلك ضاحياً في نحو قولهم: البَوْع لمسافة ما بين الكفين إذا ب سطتهما؛من تَنازُع صائتيٍّ إعلاليٍّ بين المدِّ المحض في: الباع، ونظيره في: البُوع[130] على النحو الآتي:

ولو استظهرنا بهذه الأطوار المتآخية في تحليل النموذجين المعنيين لما تجافينا عن التسليم بفرضية القلب، ثم إن بين اللين والمد سَوْق استعماليٌّ واحتذاء متراسل يكاد أن يشكل ظاهرةً من نحو قولهم لجماعة الخيل أو الإبل: جَوْلٌ وجُولٌ[140]، وللمهل: رَوْدٌ ورُودٌ[141]، وللحَمْقَةِ: لَوْثَةٌ ولُوثَةٌ[142]، وللعطش: لَوْحٌ ولُوحٌ[143]، وللوَهْدة وما انخفض من الأرض واطمأنَّ: هَوْتَةٌ وهُوتَةٌ[144]، وللرفق والدَّعَة والتَّئِدَة: هَوْنٌ وهُونٌ[145]، وللحفظ والصَّون والتَّعَهُّد والكَلاءة والرعاية: حَيْطَةٌ وحِيطَةٌ[146]، وللمكان المرتفع: رَيْعٌ وريعٌ[147]؛ وقرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ﴾[148]، وللفقر وسوء الحال: ضَيْقَةٌ وضِيقَةٌ[149]، وللانتشار: فَيْحٌ وفِيحٌ[150]، وللئيم الشحيح: كَيْصٌ وكِيصٌ[151] ولعَلَمِ الثَّوب وهُدْبه ولُحْمته: نَيْرٌ ونِيرٌ[152].

وبعد ذا حري إذن بالرباعي أن يستوعب كوثر مضمونه؛ إذ أطْوَل مِسَحُ التغيير قبلُ تَسيارَه، وأصاب من المقتضى أسبارَه، فأبدى فيه وأحضر، ولم يكن بدعاً من زمان ومكان بل على أطوار فيه تقادمت، وأصول نحت بعدُ تسادمت، "ذلك أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق؛ وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوتاً"[153]، وبالقلب المكاني قد يرحب الفعل من ظاهر ضنك التجريد الرباعي إلى سعة التقريب الدلالي تنبيهاً على ركازٍ دلاليٍّ مُتْلَدٍ محكومٍ بظروف الزمن والبيئة، من

تقلبات النفس ومقتضيات الحال؛ مثاله قَعْثَلَ في قَلْعَثَ " يقال: مَرَّ يَتَقَلْعَثُ في مِشْيَتِهِ ويَتَقَعْثَلُ؛ إذا مَرَّ كأنه يَتَقَلَّعُ من وَحْلٍ "[154]، فبما نحته من قلع وقث دالَّين على انتزاع شيء من أصله[155] اكتسب طاقته التعبيرية المكتظة تلك وإلا كان يجزئهم أن يقولوا: مَرَّ يَتَقَلَّعُ في مشيته، ففي حديث صفته - صلى الله عليه وسلم -: أنه كان إذا مشى تَقَلَّعَ، وفي حديث ابن أبي هالة: إذا زالَ زالَ قَلْعاً؛ أي رافعاً رجليه من الأرض رفعاً بائناً بقوة، مجانبة لمشية الخيلاء والتنعم ومقاربة الخطى[156]، فبدا الكناز البنيوي المنحوت ذاك كأنه قائم مقام التوكيد اللفظي السياقي، عززه قلب مكاني لافت حيث قَعْثَل؛ وإيضاحه بالشكل الآتي:

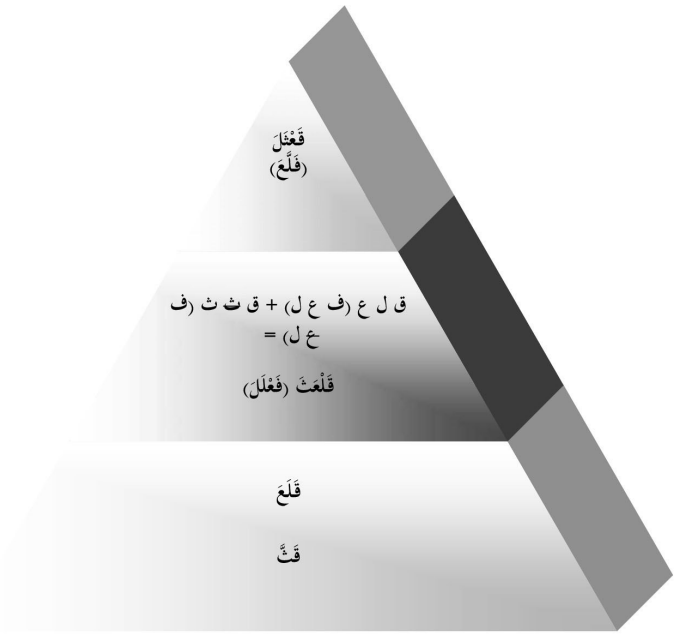

قَلْعَث {بالقلب العارض} ⟹ قَعْلَث ⟸ {بالقلب المكاني} قَعْثَل

فَعْلَل {بالقلب العارض} ⟹ فَلْعَل ⟸ {بالقلب المكاني} فَلَّع

ونحو من ذلك قولهم: قَصْمَلَ الشَّيءَ إذا كسره وقطعه[157]، وأحسبه من

قَصَمَه أي كسره بائناً[158]، وقَصَلَه أي قطعه وَحِيّاً[159]، فدل اجتماعهما على مزاولة الأمر واعتماله بظاهر التضمين حيث "إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"[160] ويقال لشدة الأكل والعض قَصْمَلَة، وللعَضوض الذي يقطع كل شيء ويكسر كالأسد ونحوه مُقَصْمِل وقِصْمِل وقِصْلام[161] وقُصامِل[162]، ويقال: التقمه القَصْمَلى أي شديداً[163]، كما يُنْعَتُ بالنحت التضميني ذاك الأكولُ من الآدميين تشنيعاً، لتذمم العرب بالإكثار منه؛ إذ البطنة من البهيمة ومعيب صاحبها، ومن أمثالهم: البطنة تذهب الفطنة[164]، ومن نظائره أن قيل للنَّهِم الشَّرِه: قَرْضَب[165] من قرض وقضب، وقَرْضَمَ[166] من قرض وقضم، وقالوا فيه قَلْصَمَه[167] مقلوباً؛ ولعله تناهٍ في استغراقه بمماثلة كمية بين منبهة الإزاحة عن الأصل وقوة معناه؛ وإيضاح قلبه بالآتي:

قَصْمَل $ka^{\S}ma^{l}$ {بالقلب العارض} ⟻ قَلْمَص $kal^{m}a^{\S}$ {بالقلب المكاني} ⟻ قَلْصَم $kalṣam$

فَعْلَل $fa^{c}la^{l}$ {بالقلب العارض} ⟻ فَلَّع $fal^{l}a^{c}$ {بالقلب المكاني} ⟻ فَلْعَل $falcal$

مما سبق ندرك أن البنية الرباعية خُلِقَت من محشود المعنى في كثير، معَبَّأةً بطاقة الإزاحة الإغراقية من محفول ثلاثيين، في سوق واحتذاء متراسل بين اللفظ ومعناه، والقلب المكاني أثارةٌ منها.

الخاتمة

إن أبنية العربية كغيرها غير مُتَقارَّةٍ في حال، مطواعة صبغتُها لداعي التنمية والاتساع، أنْ رَدِفَتْ لِعَرَضٍ كميٍّ يقتضي انقساماً لذاته حيث الزمن المتحرك، متكيفة وأحوالَ الأمكنة، في تغير بنيوي فريد، من تراتب دلالي رديف، غِبُّهُ صيغٌ رباعية من منضود ثُلاثِها، باتساق كمِيٍّ بين الألفاظ وأحداثِها، حتى إذا أخذت الدلالة وسعها وازَّاحمت، تفجرت بمعكوس البنية، عدلاً إغراقياً عن معتاد الحال حيث القلب المكاني.

وقد اعتمد البحث على مرتكزات، وخلص إلى نتائج وأفكار؛ منها:

- إن العربية كائن متنامٍ مُصْعِدٌ في أحقابه، وَكوبٌ أبنيته لمقتضى أطواره وآرابه، فجدير على حكمة وضع مُثُلِها أن تُصارَ إلى الكَوْر بعد الحَوْر؛ حتى قيل بثنائية مدعومة بنماذج معجمية ثرة، ونظائر سامِيَّة، ولفتة تراثية في تنميةٍ ثلاثيةٍ انتحاها ابن فارس، حيث مستقر الصيغة ومستودعها، وما إن أحوجهم الحال إلى كثير ركَّبوا وإلى كُثار قلبوا.
- لعل العرب رأت في العدول باللفظ عن مألوف حاله أدعى إلى المناسبة بين اللفظ ومكتظ معناه فتحامت منحوت الرباعي بالقلب المكاني.
- إن صيغة الرباعي المجرد قد تكبو بعثار تصريفي النزعة، حين تُسلمها الصنعة إلى تصور مظنون يقضي بـ(فعلل) دون غيرها إذ لم يعتد بازدواجيتها منحوتةً؛ وذلك مدعاة إلى اعتباطية الحمل على اللغات بين الرباعي ومقلوبه.

التوصيات

- توظيف أدوات الطرح الصوتي الحديث ومعطياته في تحليل قواعد الصرف، بقراءةٍ لغويةٍ زعيمٍ بثوابتها.
- البحث في قواعد التصريف يقتضي تمحيص الموروث المعجمي؛ لا أن يستغنى عنها بكَفِيِّ التحليلِ الصرفيِّ.
- ما كان للدرس التحويليِّ البنيويِّ أن يجد هُدْيتَه إلا بظهيرٍ من أسسٍ ومعايرَ واستئناساتٍ مُكَيِّفةٍ لنظرية الأصالة والفرعية كالتوزيع المُقَيَّد بشرط، والتفاوت في مسلك التصرف، والشيوع وعدمه، والاقتصاد في المجهود العضلي، وغيرها...

الهوامش والمراجع

(1) العلوي، محمد بن سليمان: "أثر المماثلة في التقعيد الصرفي والنحوي" **(رسالة دكتوراه)**، القاهرة: جامعة القاهرة،كلية دار العلوم، 2009م، ص278، انظر: بروكلمان، كارل: **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، لا ط، الرياض: جامعة الرياض، 1397هـ/

1977م، ص80، 81، برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1423هـ/ 2003م، ص34 ـ 36، ج.فندريس: **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، لا ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، لا ت ص95، 96.

(2) "أثر المماثلة في التقعيد الصرفي والنحوي"، ص278 ـ 288.

(3) السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي: **عروس الأفراح في شرح ملخص المفتاح**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ج1، لا ط، بيروت: المكتبة العصرية، 1423هـ/ 2003م، ص73، 74.

(4) الحموز، عبد الفتاح: **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، ط1، بيروت: دار عمار، مؤسسة الرسالة، 1406هـ/ 1986م، ص182.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، لا ط، بيروت: دار الكتاب العربي، 1999م، ص109 ـ 110.

(6) الدومنيكي، الأب أ.س مرمرجي: **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية**، لا ط، القدس، 1937م، ص6.

(7) الدومنيكي، الأب أ.س مرمرجي: **معجميات عربية سامية**، لا ط، بيروت، 1950م، ص79.

(8) أنيس، إبراهيم: **دلالة الألفاظ**، لا ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، لا ت، ص67.

(9) الخصائص، 2/ 134ـ136.

(10) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج4، لا ط، بيروت: دار الجيل، لا ت، ص505 ـ 507.

(11) موسكاتي، سباتينو، وآخرون: **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**، ترجمة: مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ/ 1993م، ص125، 126.

(12) معجميات عربية سامية، ص105.

(13) المعشني، محمد بن سالم: **لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر (دراسة معجمية مقارنة)**، ط1، مسقط: جامعة السلطان قابوس، مركز الدراسات العمانية، 1424هـ/ 2003م، ص97.

(14) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص156.

(15) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص171.

(16) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص201.

(17) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص204.

(18) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص258.

(19) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص421.

(20) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص125.

(21) لسان ظفار الحِمْيَريّ المعاصر، ص242.

(22) الزعبي، آمنة صالح: **اللهجة العربية الثمودية**، ط1، عمَّان: جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006م، ص260.

(23) اللهجة العربية الثمودية، ص265.

(24) اللهجة العربية الثمودية، ص269.

(25) شاهين، توفيق محمد: **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1400هـ/ 1980م، ص47.

(26) أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص44.

(27) الشدياق: أحمد فارس: **سر الليال في القلب والإبدال**، لا ط، الأستانة: المطبعة العامرة، 1284هـ، ص23 ـ 31.

(28) لسان ظفار الحِمْيَري المعاصر، ص224.

(29) السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري: **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين محمد شرف ومحمد مهدي علام، ج1، لا ط، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1413هـ/ 1992م، ص474.

(30) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/ 2003م مادة (خطط)، ص665.

(31) ابن منظور، محمد بن مكرَّم الأنصاري: **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1416هـ/ 1996م، مادة (خطر)، 4/ 136، 137، و (خطف)، 4/ 142.

(32) لسان العرب، مادة (خطرف)، 4/ 139.

(33) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 188.

(34) ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي: **كتاب الأفعال**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م، مادة (سح)، ص256.

(35) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، لا ط، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر(الدار المصرية للتأليف والترجمة)، 1384هـ/ 1964م، مادة (سحح)، 3/ 410.

(36) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 188.

(37) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 188.

(38) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 188.

(39) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 189، و(سوح)، 6/ 419.

(40) لسان العرب، مادة (سحح)، 6/ 189.

(41) القاموس المحيط، مادة (سحو، سحي)، ص1293.

(42) لسان العرب، مادة (سحو، سحي)، 6/ 200، 201.

(43) معجم مقاييس اللغة، 3/ 158.

(44) لسان العرب، مادة (سحب)، 6/ 185.

(45) لسان العرب، مادة (سحت)، 6/ 186.

(46) لسان العرب، مادة (سحر)، 6/ 189 ـ 192.

(47) لسان العرب، مادة (سحط)، 6/ 192.

(48) البيت من الطويل، وهو لجران العَود النميري، عامر بن الحارث: **ديوان جران العود النميري**، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق وتذييل: حمُّودي القيسيّ، ط1، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، 1982م، ص95. انظر: لسان العرب، مادة (سحف)، 6/ 193، و(نضخ)، 14/ 176. وابن بري، أبو محمد عبدالله: **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، تحقيق: مصطفى حجازي، مراجعة: علي النجدي ناصف، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، مادة (نضخ)، 1/ 291. والزبيدي، السيد محمد مرتضى: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، لا ط، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1965م، وبيروت: طبعة مكتبة الحياة، مادة (نضخ)، 7/ 358، و(سحف)، 23/ 418.

(49) لسان العرب، مادة (سحف)، 6/ 192، 193.

(50) لسان العرب، مادة (سحق)، 6/ 194، 195.

(51) البيت من الكامل، وهو للعامريّ، لبيد بن ربيعة: **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**، تحقيق: إحسان عباس، ط2، الكويت: نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1984م. انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، تحقيق: مهدي مخزومي، وإبراهيم السامرائي، لا ط، لا ت، مادة (حلق)، 3/ 37. وجمهرة اللغة، ص532، والفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم: **ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، لا ط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1394هـ/ 1974م، 2/ 318. ولسان العرب، مادة (حلق)، 3/ 293، و(سحق) 6/ 194، وتاج العروس، مادة (حلق)، 25/ 189.

(52) لسان العرب، مادة (سحق)، 6/ 194، 195.

(53) لسان العرب، مادة (سحل)، 6/ 196– 198.

(54) لسان العرب، مادة (سحم)، 6/ 199.

(55) معجم مقاييس اللغة، 3/ 158.

(56) الرجز للعجاج، عبدالله بن رؤبة: **ديوان العجاج**، رواية عبدالملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، لا ط، دمشق: مكتبة أطلس، لا ت، ص2/ 294. انظر: لسان

العرب، مادة (سبحل)، 6/ 147، والخصائص2/ 339. ونسبه للزَّفَيان السعديّ صاحبُ لسان العرب، مادة (ضخم)، 8/ 34. ورواية البيت عند الزَّفَيان، عطاء بن أسيد السعديّ: **ديوان الزَّفَيان السعديّ**، لا ط، 1980م، ص94: ورُبَّ عجلى الرِّجْلِ عيسجورِ قلت لها والكفُّ في الحريرِ

(57) لسان العرب، مادة (عكب)، 9/ 336.

(58) لسان العرب، مادة (هجف)، 15/ 38.

(59) لسان العرب، مادة (دفق)، 4/ 373.

(60) تهذيب اللغة، باب العين والسين، 3/ 337.

(61) لسان العرب، مادة (سرط)، 6/ 240.

(62) "أثر المماثلة في التقعيد الصرفي والنحوي"، ص283، 284.

(63) لسان العرب، مادة (خردل)، 4/ 51.

(64) لسان العرب، مادة (خربق)، 4/ 51.

(65) لسان العرب، مادة (خرب)، 4/ 48، و(خرق)، 4/ 73.

(66) معجم مقاييس اللغة، 2/ 251.

(67) معجم مقاييس اللغة، 2/ 251. انظر: لسان العرب، مادة (خرب)، 4/ 49، و(خرق)، 4/ 74، و(خربق)، 4/ 51.

(68) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م، 2/ 1110.

(69) البيت من الطويل، وهو للشنفرى، عمرو بن مالك: **ديوان الشنفرى**، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1991م، ص35. انظر: الضَّبِّيّ، المُفَضَّل بن محمد بن يَعْلَى: **المفضليات**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط7، القاهرة: دار المعارف، 1983م، ص110. والخطيب التبريزيّ، يحيى بن عليّ: **شرح اختيارات المفضل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م، ص523. وتهذيب اللغة، مادة (حتر) 4/ 438، و(أمم) 15/ 632. وجمهرة اللغة، 1/ 60، 385. وابن فارس، أبو الحسين أحمد: **مجمل اللغة**، تحقيق: هادي حسن حمّودي، ط1، الكويت: معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1405هـ/ 1985م، 2/ 135. ومقاييس اللغة، 1/ 31، 2/ 134. وأساس البلاغة، مادة (حتر)، ص73. والتنبيه والإيضاح، مادة (حتر)، 2/ 102. ولسان العرب، مادة (أمم)، 1/ 218، و(حتر)، 3/ 41. وبلا نسبة في المخصص، 3/ 13.

(70) معجم مقاييس اللغة، 2/ 133، 134.

(71) لسان العرب، مادة (حتر)، 3/ 40، 41.

(72) لسان العرب، مادة (بتر)، 1/ 309، 310.

(73) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ج8، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001م، ص521.

(74) جمهرة اللغة، 2/ 1149. انظر: تهذيب اللغة، مادة (هدمل)، 6/ 528، ولسان العرب، مادة (هدمل)، 15/ 57، والقاموس المحيط، مادة (هلدم)، ص1171.

(75) لسان العرب، مادة (هلدم)، 15/ 114.

(76) لسان العرب، مادة (لدم)، 12/ 265، و(هدم)، 15/ 56. انظر: القاموس المحيط، مادة (لدم)، ص1157.

(77) جمهرة اللغة، 2/ 1149. انظر: تهذيب اللغة، مادة (لدم)، 14/ 134، و(هدم)، 6/ 221، ولسان العرب، مادة (لدم)، 12/ 265، و(هدم)، 15/ 56، والقاموس المحيط، مادة (لدم)، ص1157، ، و(هدم)، ص1168.

(78) لسان العرب، مادة (هدم)، 15/ 56.

(79) تهذيب اللغة، مادة (علكد)، 3/ 304.

(80) ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي: **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ج2، ط1، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1377هـ/ 1958م، ص297.

(81) لسان العرب، مادة (عكلد)، 9/ 343، و(علكد)، 9/ 364.

(82) كتاب الأفعال، السرقسطي، باب الثلاثي الصحيح (فَعِلَ)، 1/ 306.

(83) ويرجع ابن فارس المنحوت إلى أصول ثلاثة محتملة: عَلِدَ، وعَكِدَ، ولَكِدَ؛ فإنِ الأوليينِ فسائغٌ نحتُ الرباعيينِ كليهما بعدهما لغتين. انظر: معجم مقاييس اللغة، 4/ 361.

(84) القاموس المحيط، مادة (لكد)، ص317.

(85) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، لا ط، بيروت: دار الجيل، لا ت، ص271.

(86) لسان العرب، مادة (سبطر)، 6/ 155، 156.

(87) ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي: **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، مج1، ج2، لا ط، بيروت: دار الآفاق الجديدة، لا ت.

(88) لسان العرب، مادة (طلل)، 8/ 194.

(89) المخصص، مج2، 6/ 122.

(90) تهذيب اللغة، مادة (عرهم)، 3/ 269. انظر: لسان العرب، مادة (عرهم)، 9/ 176.

(91) لسان العرب، مادة (عذلج)، 9/ 111.

(92) لسان العرب، مادة (برطم)، 1/ 380.

(93) اطْفَيّش، محمد بن يوسف: **شرح لامية الأفعال**، ج4، لا ط، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1407هـ/ 1986م، ص342، 343.

(94) المخصص، مج4، 13/ 94.

(95) لسان العرب، مادة (وسع)، 15/ 299.

(96) لسان العرب، مادة (دعو)، 4/ 362.

(97) لسان العرب، مادة (سوي)، 6/ 448.

(98) لسان العرب، مادة (دين)، 4/ 460.

(99) لسان العرب، مادة (قوم)، 11/ 360.

(100) لسان العرب، مادة (بلدم)، 1/ 482.

(101) لسان العرب، مادة (شدق)، 7/ 58.

(102) القاموس المحيط، مادة (شجع)، ص732.

(103) تهذيب اللغة، باب العين والجيم، 3/ 311.

(104) تهذيب اللغة، مادة (خلج)، 7/ 61.

(105) تهذيب اللغة، مادة (خلجم)، 7/ 638.

(106) لسان العرب، مادة (صيد)، 7/ 451.

(107) لسان العرب، مادة (رعش)، 5/ 245.

(108) لسان العرب، مادة (صيد)، 7/ 451.

(109) تهذيب اللغة، مادة (رعش)، 1/ 424.

(110) الخصائص، 3/ 267، 268.

(111) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: **شرح المفصل**، مج1، ج4، لا ط، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي، لا ت، ص50.

(112) شرح المفصل، مج1، 4/ 57.

(113) لسان العرب، مادة (هلع)، 15/ 115.

(114) تهذيب اللغة، مادة (سحق)، 4/ 24، 25. انظر: لسان العرب، مادة (سحق)، 6/ 195.

(115) لسان العرب، مادة (عزم)، 9/ 194.

(116) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **أساس البلاغة**، تحقيق: أمين الخولي، لا ط، بيروت: دار المعرفة، لا ت، ص117.

(117) لسان العرب، مادة (خفق)، 4/ 158.

(118) لسان العرب، مادة (هشم)، 15/ 96.

(119) القاموس المحيط، مادة (كثر)، ص468.

(120) لسان العرب، مادة (حقر)، 3/ 254، 255.

(121) مصطلح الصيغة الانعكاسية لبروكلمان. انظر: فقه اللغات السامية ص56، 59.

(122) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م، ص79.

(123) الكتاب 4/ 433.

(124) شرح شافية ابن الحاجب 3/ 286.

(125) الحمد، غانم قدوري: **المدخل إلى علم أصوات العربية**، لا ط، بغداد: المجمع العلمي، 1423هـ/ 2002م، ص143، 148.

(126) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط1، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ/ 1954م، 2/ 225.

(127) أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1961م، ص34.

(128) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، لا ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م، 2/ 211، 212.

(129) انظر: فليش، هنري: **العربية الفصحى**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ط1، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1966م، ص197. كانتينو، جان: **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة: صالح القرمادي، لا ط، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م، ص167. أيوب، عبدالرحمن: **أصوات اللغة**، ط1، القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1963م، ص172. شاهين، عبد الصبور: **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، لا ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، لا ت، ص43-47.

(130) لسان العرب، مادة(بوع)، 1/ 538.

(131) لسان العرب، مادة (بوع)، 1/ 538. وهو حديث الصحابي الجليل عبدالرحمن بن صخر، وأحد وجوه لفظه عند البيهقيّ، أبي بكر أحمد بن الحسين: **الأسماء والصفات**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، بيروت: دار الجيل، 1417هـ/ 1997م، 3/ 619: «إذا تقرب مني عبدي شبراً تقربت منه ذراعاً، وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه بَوْعاً، وإذا تقرب مني بَوْعاً أتيته أهرول».

(132) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، لا ت، 4/ 181.

(133) لسان العرب، مادة (حدا)، 3/ 90، و(فعا)، 10/ 294.

(134) الخصائص، 2/ 472.

(135) عبد التواب، رمضان: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي**، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1405هـ/ 1985م، ص295، 296.

(136) فقه اللغات السامية، ص67. انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص98.

(137) مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص97.

(138) فقه اللغات السامية، ص67، 68.

(139) لسان العرب، مادة (بوع)، 1/ 538.

(140) لسان العرب، مادة(جول)، 2/ 426.

(141) لسان العرب، مادة(رود)، 5/ 366.

(142) لسان العرب، مادة(لوث) 12/ 352.

(143) القاموس المحيط، مادة(لوح)، ص240.

(144) لسان العرب، مادة(هوت)، 15/ 155.

(145) لسان العرب، مادة(هون)، 15/ 164.

(146) لسان العرب، مادة(حوط)، 3/ 395.

(147) لسان العرب، مادة(ريع)، 5/ 392.

(148) سورة الشعراء، آية 128. والجمهور بكسر الراء، وحكى الفتحَ الفراء، أبو زكريّاء يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجّار، ط2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 2/ 281. وحكاه الكسائيُ حسبما ذكر ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد: **القراءات الشاذة**، تحقيق: برجشتراسر، لا ط، إربد: دار الكندي، لا ت، ص107. وعزاه إلى إبراهيم بن أبي عبلة أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط، 7/ 31.

(149) لسان العرب، مادة(ضيق)، 8/ 110.

(150) لسان العرب، مادة(فيح)، 10/ 362.

(151) لسان العرب، مادة(كيص)، 12/ 202.

(152) لسان العرب، مادة(نير)، 14/ 347.

(153) معجم مقاييس اللغة، 1/ 328.

(154) جمهرة اللغة، 2/ 1132.

(155) لسان العرب، مادة (قثث)، 11/ 40، و(قلع)، 11/ 282.

(156) لسان العرب، مادة (قلع)، 11/ 283.

(157) لسان العرب، مادة (قصمل)، 11/ 198.

(158) لسان العرب، مادة (قصم)، 11/ 197.

(159) لسان العرب، مادة (قصل)، 11/ 196.

(160) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الكشاف**، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج2، لا ط، بيروت: دار الكتاب العربي، لا ت، ص717.

(161) القاموس المحيط، مادة (قصمل)، ص1048، و(قصلم)، ص1150.
ولعل الأخير لغة تمثل أصلاً ثانياً لاستيعابه فعلي النحت: قصم وقصل دون تغيير.

(162) كتاب الأفعال، السرقسطي، 2/ 133.

(163) لسان العرب، مادة (قصمل)، 11/ 198. انظر: القاموس المحيط، مادة (قصمل)، ص1048.

(164) الانتصاف، أحمد بن المنير الإسكندري (**في ذيل كشاف الزمخشري**)، 1/ 465، 466.

(165) لسان العرب، مادة (قرضب)، 11/ 113، 114.

(166) لسان العرب، مادة (قرضم)، 11/ 114.

(167) جمهرة اللغة، 2/ 1158. انظر: كتاب الأفعال، ابن القطاع، ص423.